Distr.
GENERAL

A/36/208
11 May 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٧٢ (ج) من القائمة الأولية*

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل، على المديين المتوسط والطويل، في المنطقة السودانية - الساحلية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - الاجراء الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته السابعة والعشرين	٤ - ٦	٤
ثالثا - الاجراء الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠	٧ - ٨	٥
رابعا - الاجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين	٩ - ١١	٦
خامسا - اختصاصات وأنشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل	١٢ - ٢٢	٧

(يتبع)

* A/36/50.

../..

81-10614

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سادسا - تعبئة الموارد وصندوق الامم المتحدة الاستئماني للأنشطة السودانية الساحلية	٢٣-٣١	١٠
سابعا - المشاريع ذات الأولوية الخاصة بالانعاش واعادة التأهيل المتعلقين بالجفاف على المديين المتوسط والطويل	٣٢-٩٢	١٣
ألف - المشاريع الاقليمية	٣٥-٤٧	١٤
باء - المشاريع القومية	٤٨-٩٢	١٦
ثامنا - التعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومسائل اخرى	٩٣-١٠٨	٢٧

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - ظلت نكبة بلدان المنطقة السودانية الساحلية محل نظر مستمر من جانب الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الاخرى منذ عام ١٩٧١ . وقد أيدت الجمعية مرارا جهود الانعاش واعادة التأهيل في بلدان المنطقة السودانية الساحلية ، على المستويين الوطني والاقليمي ، وذلك ، في جملة أمور ، بحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمصادر المتبرعة المحتملة الاخرى . وكذلك هيئات الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ، على المساعدة في حل المشاكل الملحة التي نجمت عن حالات الجفاف الحاد في المنطقة . وفي هذا الصدد ، اتخذت الجمعية العامة ، على وجه الخصوص ، القرارات التالية : ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، و٢٩٥٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و٣٠٥٤ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، و٣٢٥٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و٣٥١٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و٣١/١٨٠ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و٣٢/١٥٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و٣٣/١٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و٣٤/١٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و٣٥/٨٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على وجه الخصوص ، القرارات التالية : ١٧٥٩ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ ، و١٧٩٧ (د - ٥٥) المؤرخ في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، و١٨٣٤ (د - ٥٦) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٤ ، و١٨٧٤ (د - ٥٧) المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، و١٩١٨ (د - ٥٨) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٥ ، و٢١٠٣ (د - ٦٣) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، و١٩٧٨/٣٧ المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، و١٩٧٩/٥١ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، و١٩٨٠/٥١ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

٢ - وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٨٦ الذى رجت فيه الجمعية من الأمين العام مواصلة تقديم التقارير للجمعية العامة ، عن طريق مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية الساحلية .

٣ - ويتناول هذا التقرير أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية المضطلع بها بموجب برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، المتصل بالجفاف في ٨ بلدان بالمنطقة السودانية - الساحلية وهي دول أعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، وهذه البلدان هي : تشاد ، والرأس الأخضر ، والسنغال ، وغامبيا ، وفولتا العليا ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر ، وكما هو موضح في الجزء سابعا ، الذى يعنى أساسا بالمشاريع ذات الأولوية التي تتلقى المساعدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية ، وبغية توفير وصف شامل للحالة قيد النظر ، يشير التقرير

Digitized by UNOG Library

أيضا الى بعض الانشطة التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع والتي اضطلع بها المكتب في هذه البلدان الثمانية بموجب ولايته ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (١)، في المنطقة السودانية - الساحلية، نيابة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة .

ثالثا - الاجراء الذى اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته السابعة والعشرين

٤ - اتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في دورته السابعة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، المقرر ٨٠/٣٥ بشأن تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، في المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية - الساحلية .

٥ - وفي ذلك المقرر لاحظ مجلس الادارة ، في جملة أمور ، مع الارتياح الدور الحاسم الذى يؤديه مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل للمساعدة على مكافحة آثار الجفاف وتنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ذى الاولوية على المديين المتوسط والطويل الذى اعتمدته الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وعلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع ذات الاولوية ؛ وأحاط علما مع الارتياح بتقرير الامين العام عن تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل في المنطقة السودانية الساحلية (A/35/176) ؛ وأثنى على مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي لما أحرزه مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل من نتائج ؛ وأعرب عن امتنانه للحكومات ، ووكالات الامم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات الخاصة والافراد ممن اسهموا في تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية الساحلية ، وحث تلك الجهات على الاستمرار في ذلك ؛ واذن للمدير أن يواصل تقديم منح من الاموال غير المخصصة الى بلدان الساحل المتأثرة بالجفاف والتي لا تنال الفوائد الممنوحة لاقل البلدان نموا الى أن تزال آثار الجفاف ؛ وحث جميع الحكومات على بذل جهود خاصة لتمكين مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل من أن يستجيب على نحو أتم للاحتياجات ذات الاولوية للدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف ؛ ورجا من المدير أن يواصل تعزيز قدرة المكتب على الاستجابة الفعالة للاحتياجات ذات

---

(١) يرد في تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة المزمع تقديمه الى الجمعية العامة عملا بقرارها ٣٥/٧٢ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ وصف تفصيلي للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لصالح مجموعة البلدان المسماة بالمنطقة السودانية الساحلية والمناطق المجاورة بما فيها الدول الثماني الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . ومن ثم ينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة .

Digitized by UNOG Library

الاولوية للدول الاعضاء في اللجنة عن طريق الانتفاع بالموارد المتاحة لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وخاصة صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وصندوق الامم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية .

٦ — وعملا بالمقرر الذى اتخذه مجلس الادارة ، فقد اتخذ مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل عددا من الاجراءات الموصوفة في الأجزاء سادسا الى ثامنا من هذا التقرير .

ثالثا — الاجراء الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠

٧ — اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، المعقودة بجنيف في الفترة من ٣ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، القرار ١٩٨٠/٥١ الذى ، في جملة أمور ، أحاط فيه علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (A/35/146) ؛ وأعرب فيه عن عميق امتنانه للحكومات ووكالات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الخاصة والافراد ممن أسهموا في تنفيذ برامج الانعاش واعادة التأهيل والتنمية في منطقة الساحل ؛ وحثّ جميع الحكومات بقوة على بذل جهود خاصة لزيادة الموارد التي تقدمها لمكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، حتى يتمكن من أن يلبي على نحو أوفى المتطلبات ذات الاولوية لحكومات الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وبالاضافة الى ذلك حثّ المجلس جميع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ، خاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، على زيادة المساعدة التي تقدمها عن طريق المشاريع المشتركة مع مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل استجابة للطلبات المقدمة من حكومات بلدان المنطقة السودانية — الساحلية من أجل تنفيذ برامجها للانعاش واعادة التأهيل والتنمية ؛ ودعا الامين العام وكذلك الرؤساء التنفيذيين لهيئات الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية ، خاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، وكذلك منظمة العمل الدولية ، الى اجراء مشاورات بغية تحديد أفضل الطرق التي يمكن بها أن تساعد في تحقيق الغاية المبينة أعلاه ، وبذلك تعزز قدرة مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل على أن يستجيب بصورة أوفى للمتطلبات ذات الاولوية للدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل .

٨ — وبعد ذلك وافقت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (أنظر الفقرة ١٠ أدناه) على تأييد الطلبات المقدمة من المجلس والتي نظر فيها الاجتماع الاستشارى المشترك بين الوكالات

Digitized by UNOG Library

الذى عقده برنامج الامم المتحدة الانمائي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وفي الوقت الحاضر ، تجرى مشاورات مع جميع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية بشأن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ تلك الطلبات .

رابعا - الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين

٩ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الامين العام (A/35/176) الذى كمل واستكمل تقاريره السابقة عن تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، في المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية الساحلية ؛ وقدم التقرير الى الجمعية العامة عن طريق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، عملا بقرار الجمعية ٣٤/١٦ (٢) .

١٠ - وبعد أن نظرت الجمعية في التقرير اتخذت القرار ٣٥/٨٦ ، الذى لاحظت فيه الجمعية مع الارتياح ، في جملة أمور ، الدور الحاسم الذى قام به مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل للمساعدة في مكافحة آثار الجفاف وتنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل ، الذى اعتمدته الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، وفي تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع ذات الاولوية ؛ وأحاطت فيه علما مع الارتياح بتقرير الامين العام ؛ وأعربت فيه عن امتنانها للحكومات ولوكالات منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات الخاصة ، والافراد ، ممن ساهموا في تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية الساحلية ، وحثت فيه بقوة جميع الحكومات على أن تبذل جهودا خاصة لزيادة موارد مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، بما في ذلك المساهمات الاختيارية عن طريق مؤتمر الامم المتحدة لاعلان التبرعات للانشطة الانمائية ، حتى يتمكن من أن يلبي على نحو أوفى المتطلبات ذات الاولوية لحكومات الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ؛ وأيدت فيه الطلب العاجل الموجه من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٠ الى جميع أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها من أجل زيادة مساعدتها عن طريق المشاريع المشتركة مع مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل (أنظر الفقرة ٧ أعلاه) ؛ وطلبت فيه من جميع الحكومات ، ووكالات منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات الخاصة ، والافراد ، مواصلة الاستجابة ، سواء بصورة ثنائية أو عن طريق مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ،

---

(٢) كان معروضا على الجمعية أيضا تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية (A/35/411 ، المرفق ، الجزء ثالثا) .

Digitized by UNOG Library

الى مواصلة تعزيز تعاونه الوثيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بغية تنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل والمشاريع ذات الاولوية .

١١ - واتخذت الجمعية العامة أيضا عددا من القرارات الاخرى التي تتصل اتصالا وثيقا بأنشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل في مجالات تنفيذ برامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، منها على وجه الخصوص القرار ٣٥/١٨ الذى أعلنت فيه الجمعية اعلان العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمراكز الصحية ؛ والقرار ٣٥/٥٦ الذى يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛ والقرار ٣٥/٥٨ بشأن اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ؛ والقرار ٣٥/٦٤ بشأن تدابير خاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات ؛ والقرار ٣٥/٦٩ بشأن حالة الاغذية والزراعة في افريقيا ؛ والقرار ٣٥/٧٢ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية (٣) ؛ والقرار ٣٥/٧٣ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ والقرار ٣٥/٧٤ بشأن التعاون الدولي في ميدان البيئة ؛ والقرار ٣٥/١٠٨ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا (انظر الفقرات ٣٥ الى ٤١ أدناه) ؛ والقرار ٣٥/٢٠٥ بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (انظر الفقرات ١٠٣ الى ١٠٥ أدناه) . كما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٥/٩٢ بشأن تقديم المساعدة الى تشاد (أنظر الفقرتين ٥٩ و ٦٠ أدناه) ، والقرار ٣٥/١٠٤ بشأن تقديم المساعدة الى الرأس الاخضر (أنظر الفقرة ٤٩ أدناه) .

خامسا - اختصاصات وأنشطة مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل

١٢ - انشئ مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل من قبل الامين العام في عام ١٩٧٣ ، عملا بما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في أعقاب الجفاف الحاد الذى أدى الى تخريب صرح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣ ، وذلك لكي يكون بمثابة الوحدة الرئيسية للامم المتحدة فيما يتعلق بما يلي : (أ) تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة المتصلة بالانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل في البلدان الساحلية المنكوبة بالجفاف ؛ (ب) انشاء ومواصلة علاقات عمل فعالة ووثيقة مع بلدان الساحل ومنظماتها الاقليمية ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ؛ (ج) تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع الانعاش واعادة التأهيل ذات الاولوية المتصلة بالجفاف والتي عينتها الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وبحلول عام ١٩٨٠ ، أصبح مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل المؤسسة

---

(٣) أنظر الحاشية ١ .

Digitized by UNOG Library

الرئيسية لمنظومة الامم المتحدة في هذه المنطقة ، اذ لديه ولاية من الجمعية العامة للعمل بوصفه النقطة المركزية والهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق جهود وكالات الامم المتحدة لمساعدة بلدان الساحل ، أى الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، على تنفيذ برنامجها للانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل .

١٣ - وكما ذكر أعلاه ، فان هنالك ثمانية بلدان تتلقى المساعدة من مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل بموجب ولاية الانعاش واعادة التأهيل ، وهي تمثل عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في الساحل ، وهي : تشاد ، والرأس الاخضر ، والسنغال ، وغامبيا ، وفولتا العليا ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر .

١٤ - وفي القرار ٣٣/٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، كلفت الجمعية العامة مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، علاوة على وظائفه الاصلية ، بالقيام بدور جهاز الامم المتحدة المسؤول نيابة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة عن مساعدة جهود بلدان المنطقة السودانية الساحلية الخمسة عشر ، الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وشمال خط الاستواء ، في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . وكانت البلدان الاصلية الخمسة عشر هي : اثيوبيا ، أوغندا ، تشاد ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الرأس الاخضر ، السنغال ، السودان ، الصومال ، غامبيا ، فولتا العليا ، كينيا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، ونيجيريا .

١٥ - وفي القرار ٣٤/١٨٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، دعت الجمعية العامة مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة الى دراسة امكانية ادراج جيبوتي وغينيا وغينيا - بيساو في قائمة البلدان التي تتلقى المساعدة ، عن طريق مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . ونتيجة الاعتبار الايجابي الذى أولي لهذه الدعوة من قبل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، أضيفت البلدان الثلاثة المذكورة الى قائمة البلدان الخمسة عشر الأصلية ، وهو ما لوحظ بارتياح من قبل الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، في القرار ٣٥/٧٢ .

١٦ - ودعت الجمعية في القرار ٣٥/٧٢ أيضا مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة الى أن يدرس في دورته المقبلة امكانية ادراج بنن في قائمة البلدان التي تتلقى المساعدة ، عن طريق مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، في تنفيذ خطة العمل ، والى أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة الى الجمعية في دورتها السادسة والثلاثين .

١٧ - ومن أجل مساعدة البلدان المعنية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، فان جهود مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل تستهدف في الأساس التعجيل بعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وتخفيف آثار حالات الجفاف المقبلة المحتملة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الاساسية في البلدان المعنية وفي المنطقة ككل .

١٨ - ويقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، اضطلاعا بولايته ، بتنفيذ الانشطة الرئيسية التالية :

Digitized by UNOG Library

(أ) مساعدة البلدان والمؤسسات الاقليمية لكل منها ، خاصة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، في تخطيط وصياغة المشاريع والخطط المتعلقة ببرامج الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل ؛

(ب) تقديم المساعدة بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع والبرامج ، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الاطراف أو عن طريق التبرعات المقدمة الى صندوق الامم المتحدة الاستئماني للأنشطة السودانية ـ الساحلية ؛

(ج) ادارة الصندوق الاستئماني والقيام ،باستخدام موارده بصورة مباشرة ، في تنفيذ المشاريع والبرامج التي لا يتم الاضطلاع بها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ؛

(د) رصد المعرفة المتعلقة ببرامج مكافحة التصحر ذات الصلة بالجفاف وتقديم تقارير عنها ونشرها .

١٩ ـ ويعتمد مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، فيما يتعلق بأنشطته التنفيذية ، اعتمادا كليا على التبرعات . وتبدأ دورته التشغيلية بطلبات أو اقتراحات محددة فيما يتعلق بالمشاريع ذات الاولوية وليس بالاموال المتاحة . ويجرى تعيين وصياغة المشاريع التي تتلقى المساعدة عن طريق المكتب كجزء من عمليات الاستعراض الشامل للخطط القطاعية والانمائية الشاملة ، التي يجرى تنفيذها بالاشتراك الوثيق مع الحكومات وبالتعاون مع الهيئات الاقليمية المعنية ووكالات الامم المتحدة ذات الاختصاص . وبمجرد تعيين مشروع ما ومنحه الاولوية الملائمة على الصعيد الوطني أو الاقليمي ، يشرع مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل في انشطة تعبئة الموارد لتأمين الاموال اللازمة لتنفيذ ذلك المشروع . وبايجاز ، يسترشد في هذه العملية بالمبادئ التالية :

(أ) يجب تعيين كل مشروع والموافقة عليه ومنحه الاولوية من قبل الحكومة المعنية ؛

(ب) اشراك وكالات الامم المتحدة ينبغي أن يتم بناء على طلب الحكومة (الحكومات) المعنية ؛

(ج) يستخدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، عند الضرورة ، موارد صندوقه الاستئماني في ايفاد بعثات تقنية ميدانية لمساعدة الحكومات على وضع المشاريع المقترحة بدرجة من التفصيل الدقيق تكفي لمفاتحة المتبرعين المحتملين بالأمر .

٢٠ ـ ان مبادئ العمل والوسائل الخاصة بمكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ترمي الى تحقيق المرونة والى التعجيل بالاستجابة للحاجات والاولويات الناشئة عن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الواقعة في المنطقة السودانية الساحلية والمناطق المجاورة ، والى الاهتمام بصورة خاصة بتعزيز القدرات الوطنية وبالانتفاع الأمثل بالخدمات الوطنية في تنفيذ المشاريع . ويقوم المكتب أيضا بتمويل التكاليف المحلية والمتكررة ، لفترات زمنية محددة ، في الحالات التي تكون الحكومة غير قادرة فيها على سد هذه التكاليف وفي الحالات التي تعتبر فيها ضرورية لتنفيذ المشروع تنفيذا سليما ولتحقيق غايته في المدى البعيد .

Digitized by UNOG Library

٢١ - ويتم تنفيذ جميع المشاريع التي تتلقى المساعدة عن طريق مكتب الامم المتحدة في منطقة الساحل وفقا للاجراءات التنفيذية الخاصة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، على النحو المتبع في الوكالات التنفيذية المعنية للامم المتحدة أو كما تنفذها مباشرة الدوائر الوطنية المعنية ؛ وفي الحالة الاخيرة تتبع اجراءات برنامج الامم المتحدة الانمائي الخاصة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات. وخلال جميع مراحل تنفيذ المشاريع ، يعتمد مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل اعتمادا كليا على القدرة الادارية والاشرافية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وتقتضي هذه المسؤولية اشتراك الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي اشتراكا نشطا في عمليات تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها .

٢٢ - ويوجد مقر مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل في نيويورك ، وهو يشكل جزءا من المكتب المباشر لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ويؤدي عمله بموجب الاذن والتوجيه المباشرين الصادرين من رئيس البرنامج . وللمكتب ايضا مكتب اقليمي في اوغادوغو ، يقوم بتيسير الاتصالات الوثيقة والمنتظمة مع بلدان المنطقة واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في الساحل بشأن جميع جوانب انشطة المكتب ، بما في ذلك التخطيط والبرمجة وتعبئة الموارد ، وتنفيذ المشاريع ورصدها . ويقدم رئيس المكتب الاقليمي تقارير الى مدير مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، الذي يقدم بدوره تقارير مباشرة الى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي .

سادسا - تعبئة الموارد وصندوق الامم المتحدة الاستئماني للأنشطة السودانية الساحلية

٢٣ - ان انشطة تعبئة الموارد التي يقوم بها مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ترمي الى تشجيع المتبرعين على الاشتراك في انشطة الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، ذات الصلة بالجفاف في البلدان الساحلية الثمانية . ويمكن للمتبرعين الاشتراك بما يلي :

(أ) التنفيذ المباشر لمشروع أو مشاريع محددة وذات اولوية .

(ب) توفير الاموال لصندوق الامم المتحدة الاستئماني للأنشطة السودانية الساحلية لتنفيذ المشاريع ، على النحو الموجز ادناه .

٢٤ - ان صندوق الامم المتحدة الاستئماني للأنشطة السودانية الساحلية ، الذي يعتبر الامين العام قيّما عليه ، هو الجهة الوحيدة لايداع الاموال التي يستخدمها مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل في تنفيذ مسؤولياته في مجالي البرمجة والتشغيل . ويمكن للتبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني ان تكون مخصصة لمشاريع محددة (وطنية واقليمية على حد سواء) ، وفي هذه الحالة يقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل بدور المنسق العام لتنفيذ المشاريع ؛ او غير مخصصة الغرض ، وفي هذه الحالة تتخذ قرارات بشأن تخصيص هذه الأموال وتمويل المشاريع بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية . ويقوم مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل بتقديم تقارير عادية واستثنائية ، حسب الطلب ، الى المتبرعين المعنيين عن تبرعاتهم الى الصندوق الاستئماني .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - وتخضع جميع عمليات الصندوق الاستئماني لقواعد الامم المتحدة وانظمتها . وتشكل الحسابات المالية للصندوق الاستئماني ، وكذلك بيانات المراجعة ذات الصلة بتلك الحسابات جزءا من التقرير المالي والحسابات لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٢٦ - ويستخدم مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل موارد الصندوق الاستئماني باعتبارها " مال استهلال " بقدر المستطاع ، وذلك بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة السودانية الساحلية ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجهات الدولية المتبرعة . ويتم ذلك أساسا عن طريق ايفاد بعثات تقنية الى الميدان لمساعدة الحكومات المعنية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في صياغة الاقتراحات المتعلقة بالمشاريع الى حد دقيق من التفاصيل يكفي لمفاتحة المتبرعين المحتملين بصورة فعالة بالأمر ؛ ولتمويل دراسات الجدوى والمشاريع النموذجية التي حظيت باهتمام المتبرعين المحتملين حتى ولو كان هذا الاهتمام ضئيلا ؛ ولتعزيز مختلف أشكال التمويل التكميلي أو المشترك أو المناظر الذى يجمع ، حسب الاقتضاء ، بين عناصر الاستثمار الرأسمالي والتعاون التقني المطلوب لتمويل مشاريع قابلة للاستمرار . بل ان هنالك نمطا بازغا تتولى فيه جهات تمويلية عديدة خلاف مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل وبالاضافة اليه ، المسؤولية عن عدة عناصر من عناصر المشاريع الكبيرة ، وذلك باستخدام المفاهيم والتصميمات العامة للمشاريع التي وضعها مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل لهذا الغرض . وباستخدام هذه التقنيات تجرى صياغة مشاريع ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان المعنية بطريقة تجعل بالامكان جذب وزيادة التدفق المالي الاضافي والدعم المادى على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء .

٢٧ - وبوضع هذه الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يتولى بموجبها المتبرعون المحتملون المسؤولية المباشرة عن تمويل بعض المشاريع ذات الاولوية أو اجزاء من هذه المشاريع ، اثبت مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل جدواه في توفير المعلومات المتعلقة بتعيين المشاريع وتصميمها وفي تعزيز العمل المشترك بين الجهات المتبرعة والحكومات المستفيدة .

٢٨ - ويستنتج مما تقدم أعلاه أن انجازات مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل في مجال تعبئة الموارد ينبغي ان تقاس ليس فقط بالتمويل الموفر من جانب الصندوق الاستئماني وعن طريقه وانما ايضا باسهام المكتب في تدبير موارد اضافية كبيرة لتنفيذ المشاريع ذات الاولوية في الساحل .

٢٩ - ونتيجة لاتساع القدرة التنفيذية للمكتب ودينميات تخطيط المشاريع وتنفيذها ، زاد عدد المشاريع التي تتلقى المساعدة عن طريق مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل بموجب ولاية برنامج الانعاش واعادة التأهيل ذى الصلة بالجفاف منذ عام ١٩٧٥ من ٥٢ مشروعا (٢١ مشروعا اقليميا و ٣١ مشروعا وطنيا) ، بتكلفة تبلغ بالتقريب ١٥٣ مليون دولار ، الى ١١٣ مشروعا (٢٥ مشروعا اقليميا و ٨٨ مشروعا وطنيا) ، تتطلب تمويلا اجماليا يبلغ ٦٤٦ مليون دولار (٤) . وبنهاية عام

---

(٤) جميع الأرقام المذكورة بدولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ ، اتيح من هذا المبلغ ٣٦٨ مليون دولار تقريبا من جهات عديدة . وجاء هذا المبلغ من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ، بالاضافة الى ما يربو على ٥١ مليون دولار وفرها ، أو وفرت عن طريق ، صندوق الامم المتحدة الاستئماني للانشطة السودانية الساحلية .

٣٠ - وبنهاية عام ١٩٨٠ ، بلغ العدد الكلي للمشاريع ؛ في الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والتي جرت صياغتها بموجب ولاية مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل فيما يتعلق بمكافحة التصحر ، ٨٦ مشروعا (٧ مشاريع اقليمية و ٧٩ مشروعا وطنيا) ، تتطلب تمويلا يبلغ بالتقريب ٢٩٣ مليون دولار ؛ وقد اتيح بالفعل من هذا المبلغ حوالي ٩٣ مليون دولار ، منها ما يزيد على ٤٠ ملايين دولار من الصندوق الاستئماني .

٣١ - ومن بين المتبرعين الرئيسيين للصندوق الاستئماني حكومات كل من استراليا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايران وايرلندا وايطاليا والدانمرك والسويد والفلبين وكندا والمملكة العربية السعودية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا .

Digitized by UNOG Library

سابعا - المشاريع ذات الأولوية الخاصة بالانعاش واعادة التأهيل المتعلقين بالجفاف على المديين المتوسط والطويل

٣٢ - ان المشاريع ذات الأولوية التي حشد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل الموارد من أجلها ، هي تلك التي تشكل جزءا من مشاريع الجيل الأول ، المعتمدة من قبل مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، المعقود في بنجول بتاريخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، كأساس للعمل خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ . ولهذا ، فان المعونة المقدمة ، سواء التقنية أو المالية ، كانت وستبقى موجهة كلها لتلبية الحاجات ذات الأولوية للحكومات ، كي تسهم في تحقيق مقاصد الانعاش واعادة التأهيل على الصعيدين الاقليمي والقومي .

٣٣ - ان المشاريع التي يساعد في تنفيذها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، الخاصة بالانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل ، تشمل نشاطات متنوعة ، وتتركز في القطاع الزراعي . وتتضمن استحداث وتحسين الموارد المائية ، وموارد الغابات والأحراش ، والمساعدة في تطوير نظم الري ، وصناعة الأدوات والمعدات الزراعية محليا ، وانشاء وتشغيل برامج اكثار البذور ، وتعزيز امكانيات حماية المحاصيل ، وتطوير موارد الماشية . وبالاضافة الى ذلك ، هناك تشديد على استحداث وتعزيز الهياكل الأساسية القومية والاقليمية في ميادين شبكات طرق النقل الفرعية ، ووسائل الخزن ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وخدمات الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية .

٣٤ - وكما أشير سابقا ، هناك عدة مشاريع تقع ضمن الولاية الأصلية للمكتب ، وذات صلة وثيقة بالمشاريع الداخلة في نطاق ولايته ، لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية . وقد أكدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/٨٨ ، في جملة امور ، أنه من الأهمية بمكان أن يظل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل على علاقة تعاون وثيقة باللجنة الدائمة المشتركة بين الدول ، والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، بغية التنفيذ الكامل للبرامج التي تعدها اللجنة الدائمة والدول الأعضاء فيها . وقد شدد مجلس وزراء الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، خلال دورته الثانية عشرة ، المعقودة في اوغادوغو ، في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، على الصلة الوثيقة بين المشروعين المدعمين من قبل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ضمن ولايته . ووافق المجلس ، خلال تلك الدورة ، على استراتيجية مشتركة بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وبين مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل من أجل مكافحة التصحر في منطقة الساحل . وقد اعتمدت الاستراتيجية فيما بعد ، خلال مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة الذى انعقد بعد انفضاض دورة مجلس الوزراء . ان الوصف التالي للنشاطات الاقليمية والقومية التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل يشمل بعض المشاريع الهامة التي يجرى تنفيذها ، لمكافحة التصحر في دول اللجنة الدائمة المشتركة ، تحت ولاية مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، لاسيما تلك التي لها تأثير مباشر على نشاطات الانعاش واعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل ، والخاصة بالجفاف في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

ألف - المشاريع الاقليمية

انشاء وتحسين وصيانة نظام اقليمي شامل للطرق الفرعية التي تستخدم في كافة الفصول المناخية

٣٥ - ان مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، بفضل موارد الصندوق الاستئماني ، شرع في تنفيذ برنامج رئيسي لبناء وتحسين وصيانة شبكة اقليمية شاملة للطرق الفرعية الصالحة لجميع الفصول المناخية ، والتي تعتبر حيوية للوصول على مدار السنة بأسرها الى المناطق المنعزلة المعرضة للجفاف ، من أجل تشجيع انتعاش ، واعادة تأهيل ، وتنمية منطقة الساحل ، ولتخفيف آثار الجفاف المحتمل وقوعه في المستقبل في أراضي الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . ان دراسات الجدوى التي موّلها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل ما يناهز ٣ ١٠٠ كيلومتر من الطرق الفرعية في تشاد ، والسنغال ، وغامبيا ، وفولتا العليا ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر . وقد تم انجازها على مرحلتين (آب/اغسطس ١٩٧٦ وأيار/مايو ١٩٧٧) من قبل مكتب الأمم المتحدة للتعاون التقني (٥) . وقد وسع البرنامج فيما بعد ، بدعم مالي من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، ليشمل الرأس الأخضر .

٣٦ - لقد شمل برنامج الطرق الفرعية في جميع دول منطقة الساحل الثماني الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ما يقرب من ٤٠٠ ٣ كيلومتر في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وقد تضمن هذا مسافة ١٠٠ ٣ كيلومتر درست منذ البداية ، و ٥٣ كيلومترا من الطرق في الرأس الأخضر ، وما يقرب من ٢٣٥ كيلومترا أضيفت بناء على : (أ) طلبات جديدة من الحكومات لاضافة طرق جديدة ولمدّ الطرق الى القرى ، و(ب) التغيرات في تخطيط الطرق المبنية .

٣٧ - ان آخر تقدير لتكاليف البرنامج ، بأسعار ١٩٨٠ ، يقارب ١٤١ مليون دولار . وقد خصص من هذا المبلغ ما يقرب من ٩٢ مليون دولار لبناء زهاء ١ ٩٠٠ كيلومتر من الطرق ، اما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، أو من خلال تبرعات الصندوق الاستئماني . ومن مبلغ الـ ٩٢ مليون دولار هذا ، يقدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ٥٥ مليون دولار لبناء ٤٨٠ كيلومتر من الطرق حصل عليها من : (أ) التبرعات للصندوق الاستئماني من كندا ، والمملكة العربية السعودية ، والنرويج ، و(ب) تبرعات من جمهورية المانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، ضمن ترتيبات للعمل المشترك مع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل .

٣٨ - ان برنامج البناء الذى بدأ عام ١٩٧٧ ينفذ معظمه بواسطة وزارات الاشغال العامة في الدول المعنية ويتضمن معدات بناء الطرق وقطع الغيار اللازمة لها والصيانة ، وتكاليف البناء والتشغيل ،

---

(٥) المسمى الآن ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني من أجل التنمية .

Digitized by UNOG Library

ومكوّنات التعاون التقني . وتوجه عناية خاصة عند تنفيذ البرنامج للمسائل ذات الصلة بانشاء تدابير صيانة دائمة ومنتظمة للطرق الفرعية ، ونشاطات تدريب مستمرة ، وبصفة عامة تعزيز الهياكل الأساسية الحكومية الداعمة للبرنامج .

٣٩ - وحتى كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، كان قد تم بناء ما يقرب من ٩٥٥ كيلومترا من الطرق الفرعية التي أصبحت صالحة للاستعمال في السنغال ، وغامبيا ، وفولتا العليا ، ومالي ، والنيجر . وقد بني ٧٠٠ كيلومترا منها مباشرة بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل .

٤٠ - ان انخراط مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في تطوير قطاع النقل في منطقة الساحل يعكس الأهمية التي تعيرها الأمم المتحدة لمقاصد ونشاطات عقد النقل والمواصلات في افريقيا . ويعتبر برنامج مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل لبناء الطرق الفرعية في المنطقة كلها اسهاما هاما في تحقيق أحد الأهداف ذات الأولوية للعقد ، أي توفير انفتاح للدول غير الساحلية والمناطق المنعزلة باستحداث وتحديث الهيكل الأساسي للنقل .

٤١ - ويمكن مطالعة تفاصيل اضافية عن الجوانب المحددة لهذا البرنامج الاقليمي الرئيسي في مكان لاحق في حسابات المشاريع القومية المدعمة من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل .

برنامج تعزيز خدمات الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية

٤٢ - قدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، ضمن جهوده الرامية الى تعبئة الموارد ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، زخما قويا لتنفيذ برنامج هام يشمل منطقة بأسرها لتعزيز خدمات الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية على نطاق الاقليم وفي الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كل دولة على حدة . ان هذا البرنامج ، الذى يلعب دورا هاما في استراتيجية انعاش ، واعادة تأهيل ، وتنمية منطقة الساحل ، قد أعدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد قدم المكتب ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لاعداد خرائط بناء مركز للأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية في نيامي ، والذى تم بناؤه عام ١٩٧٨ . وقد قدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ٢ر٥ مليون دولار اخرى من موارد الصندوق الاستئماني من أجل المضي في تنفيذ هذا البرنامج الشامل للمنطقة بأسرها . وبفضل حشد الموارد التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، فقد قدّم المال لتمويل البرنامج أيضا من حكومات بلجيكا ، وسويسرا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا .

٤٣ - ويجتاز البرنامج الآن مرحلته الثانية ، والغرض منها (أ) تعزيز نظام المواصلات لاستعمال المعلومات المتجمعة من خلال شبكة مراقبة الأرصاد الجوية والهيدرولوجية ، لجعل الشبكة صالحة للعمل على الوجه الأكمل ، و (ب) الاستمرار في استخدام وتدريب الموظفين من أبناء البلدان المعنية لتشغيل البرنامج بشكل مرض .

معهد منطقة الساحل

٤٤ - وبفضل الجهود المشتركة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة

Digitized by UNOG Library

الساحل والدول الأعضاء فيها ، وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، ومجموعة المتبرعين ، أنشئ عام ١٩٧٧ معهد منطقة الساحل ، وله وضع وكالة متخصصة في نطاق اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل . وللمعهد الأغراض التالية :

(أ) تجميع وتحليل ونشر نتائج البحوث العلمية والتقنية المتعلقة ببرنامج اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل الخاص بالانعاش واعادة التأهيل ؛

(ب) تكييف التقنية الموجودة في المنطقة ، أو في مناطق اخرى من العالم تعاني من أحوال بيئية مماثلة ، ونقلها الى منطقة الساحل ؛

(ج) تنسيق البحوث العلمية والتقنية التي تجرى في بلدان المنطقة والتوفيق بينها ؛

(د) تدريب العاملين في البحوث والفنيين .

٤٥ - ومنذ البداية ، أيد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل انشاء المعهد ووظائفه ، وقد أصبح مقره في باماكو . وفي هذا المجال ، خصص مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار ، بالاضافة الى مبلغ ١٠٢ ٠٠٠ دولار قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لاعداد الخرائط المعمارية المفصّلة للمعهد . ان هذا المشروع ، الذى يعمل على تنفيذه مكتب تنفيذ المشاريع في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يسير الآن في طريق التنفيذ . وقد جرت مناقصة في نهاية عام ١٩٨٠ لاختيار شركة معمارية لوضع تصميم المشاريع .

٤٦ - وقد خصص مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أيضا مبلغ ١٣١ ٠٠٠ دولار ، بالاضافة الى مبلغ ٢٦٩ ٠٠٠ دولار قدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، كي يضع المعهد وينفذ برنامجا تدريبيا في الدراسات العليا ، خاص بادارة وصيانة المراعي ، لتدريب الأطباء البيطريين الحكوميين البارزين في منطقة الساحل . وسيجرى التدريب في نطاق كلية علوم الطب البيطرى المشتركة بين الدول في داكار ، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . والغرض من المشروع تعزيز الكفاءة القومية في ادارة الغابات . وهذا أمر هام لأن ادارة الغابات وحماية المراعي هما من ضمن الأهداف ذات الأولوية في استراتيجية سليمة لمكافحة التصحر في منطقة الساحل .

٤٧ - وقد تعاون المكتب مع المعهد أيضا في وضع مشاريع لانشاء ادارة للبيئة ومصادر الطاقة المتجددة ، وفي صياغة برنامج عملها . وتجرى مفاوضات الآن للاتفاق على كيفية اشتراك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في تنظيم الدائرة .

باء - المشاريع القومية

٤٨ - بالاضافة الى البرامج الاقليمية الموصوفة سابقا ، فقد مضى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، في دعم الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، وذلك بوضع وتنفيذ عدد كبير من المشاريع القومية ذات الأولوية . وتشمل الفقرات التالية

Digitized by UNOG Library

(أ) معظم المشاريع الخاصة بالانعاش واعادة التأهيل فيما يتصل بالجفاف على المديين المتوسط والطويل الجارى الآن تنفيذها أو اعدادها ، والتي وفر من أجلها التمويل الجزئي أو الكامل من الصندوق الاستئماني ، (ب) المشاريع المنجزة عام ١٩٨٠ و (ج) بعض المشاريع الهامة التي جرى تنفيذها ضمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل بشأن مكافحة التصحر .

الرأس الأخضر

٤٩ - وفي القرار ٣٥/١٠٤ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، اعترفت الجمعية العامة ، في جملة امور ، بخطورة والحاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الرأس الأخضر ، وهو بلد جزرى ، صنّف في عداد أقل البلدان نموا ، ومنكوب بجفاف شديد ، ولديه عجز غذائي خطير ، وبحاجة الى مساعدات أكثر فعالية وفورية من أجل التنفيذ المتكامل لبرنامج تنمية معجلة ؛ كما عبرت عن القلق الشديد لفقدان المحصول المتوقع لعام ١٩٨١ نتيجة قلة الأمطار الموسمية وتكرار الجفاف ، ورجت من الأمين العام مواصلة جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تقديم المساعدة الانمائية للرأس الأخضر .

٥٠ - وفي مجال المشاريع ذات الأولوية التي يساعد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في تنفيذها ، فقد تم القيام بأنشطة هامة بشأن الطرق الفرعية والنظم الخاصة بالنقل البحرى فيما بين الجزر ، أو انها مازالت في مرحلة التنفيذ .

٥١ - وفي هذا المجال ، قدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل مبلغ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار لتعزيز قدرات وزارة الأشغال العامة في الرأس الأخضر . وقد شمل هذا وضع خطة العمل المطلوبة ، وتقديم المعونة التقنية ، والمعدات ، وقطع الغيار . وقد أدى تنفيذ المشروع الى اعادة تنظيم ورشة الصيانة المركزية في وزارة الأشغال العامة بصورة رئيسية وذلك باعطائها ، في جملة امور ، المقدرة على انشاء وادارة قائمة لجرد قطع الغيار التي قدمها المشروع أيضا . وقدم أيضا التدريب الواسع أثناء العمل لجميع موظفي الورشة ، وأسهم في ايجاد قدرات قوية للصيانة في ميدان الأشغال العامة ، بما في ذلك اصلاح المعدات الثقيلة المستخدمة في بناء الطرق .

٥٢ - وقد موّل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل أيضا دراسات جدوى ، أجرى أولها عام ١٩٧٨ . وقد شملت بناء ١٠٠ كيلومتر من الطرق الجبلية ذات الأولوية في جزيرة سانتو انتاو وجزيرة سان ثياجو . وأجريت الثانية في مستهل عام ١٩٨١ ، بشأن بناء ٥٣ كيلومترا من الطرق في جزيرة بوافستا وجزيرة مايو . ويعمل المكتب ، بناء على طلب من الحكومة ، على حشد الموارد لتنفيذ المشروع الثاني على وجه السرعة . وهناك فكرة لوضع ترتيب للعمل المشترك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية .

٥٣ - وعلاوة على ذلك ، ونظرا للظروف الخاصة في أرخبيل الرأس الأخضر ، فقد موّل مكتب الأمم المتحدة منطقة الساحل أيضا دراسة لوضع برنامج لايجاد نظام للنقل بين الجزر . وبناء على الدراسة ،

Digitized by UNOG Library

قدم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، بناء على طلب من الحكومة ، المشروع للمجتمع الدولي لتمويله ، اما على أساس ثنائي ،أو بواسطة تبرعات تقدم للصندوق الاستئماني . وقد كان رد الفعل مشجعا . وتدور المفاوضات الآن لوضع ترتيبات مالية مناسبة .

٥٤ - وخلال عام ١٩٨٠ ، تم بنجاح تنفيذ مشروع موّله مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، ونفذته الحكومة ، بشأن تنظيم المياه وأعمال مكافحة التحات في وادى سان جواو بابتستا . وفيما بعد ، وافق مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، في نطاق ولايته لمكافحة التصحر، على تقديم مبلغ ١١٥ ٠٠٠ دولار لمواصلة تنفيذ المشاريع التي تعلق عليها الحكومة أهمية كبيرة .

٥٥ - وينوى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، في حدود ولايته لمكافحة التصحر. أن يقدم مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٨١ من أجل المعدات ،وتكاليف التشغيل والتعاون التقني لتعزيز القدرات القومية في ادارة الموارد المائية الجوفية وفوق سطح الأرض في بضع جزر من البلد .

٥٦ - ان جميع أنشطة مشروع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في الرأس الأخضر منسقة تنسيقا تاما مع مكتب الأمين العام،وذلك عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن المساعدة المقدمة لذلك البلد .

تشاد

٥٧ - أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٣٤/١٢٠ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ في جملة امور، عن شديد القلق ازاء التدمير الشامل للممتلكات والأضرار البالغة التي لحقت بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتشاد من جرّاء التدهور التدريجي للحالة السياسية التي اتسمت بنزاع مسلح خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة . وأكدت الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير دولية لمد يد المساعدة الى حكومة تشاد فيما تبذله من جهود للتعمير والانعاش والتنمية . ورجت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن ينظم برنامجا دوليا للمساعدة المالية والتقنية والمادية لصالح تشاد ، لتمكينها من مواجهة احتياجاتها في ميدان التعمير والانعاش والتنمية ؛ وأن يوفد الى تشاد بعثة لكي تدرس مع الحكومة ما تحتاج اليه من معونة في هذا الصدد ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ أحكام ذلك القرار .

٥٨ - وفي تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في الدورة الخامسة والثلاثين (A/35/488) ، ذكر أنه لم يحدث منذ اتخاذ القرار المذكور أى تحسّن في الحالة السياسية في تشاد . وقد ذكر أيضا أنه الى أن يحل الوقت الذى تتحسّن فيه حالة الأمن ، لن تتمكن أى بعثة للأمم المتحدة من زيارة البلد ، ومناقشة حاجاته المتعلقة بالتعمير،والانعاش ، والتنمية مع السلطات التشادية . وأضاف الأمين العام أنه سيظل على اتصال وثيق بالحالة، كما سيعمل على ضمان بذل كل الجهود الممكنة لحشد المساعدة الدولية ، بمجرد أن تتوقف الأعمال العدائية .

٥٩ - وبعد أن بحثت الجمعية العامة الوضع ،أصدرت القرار ٣٥/٩٢ الذى أحاطت فيه علما ،

Digitized by UNOG Library

في جملة امور، بالتقرير المشار اليه أعلاه ؛ وعبّرت عن قلقها البالغ ازاء التدمير الشامل للممتلكات ، والأضرار البالغة التي لحقت بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتشاد ، من جرّاء التدهور التدريجي للحالة السياسية، التي اتسمت بنزاع مسلّح ، خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة ؛ وأكدت الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير دولية لمد يد المساعدة الى حكومة تشاد فيما تبذله من جهود للتعمير والانعاش والتنمية .

٦٠ - وقد ذكرت الجمعية العامة أيضا أن تشاد في وضع سيئ للغاية بوصفها بلدا غير ساحلي ، وأنها مصنفة في فئة أقل البلدان نموا من البلدان النامية، وأنها منكوبة بالجفاف . ورجت من الأمين العام ، في جملة امور، (أ) أن ينظم برنامجا دوليا للمساعدة المالية والتقنية والمادية لصالح تشاد ، لتمكينها من مواجهة احتياجاتها على المديين القصير والطويل ، في ميدان التعمير، والانعاش ، والتنمية ؛ و (ب) أن يوفد الى تشاد بعثة ، بمجرد استتباب الأمن ،لكي تدرس مع الحكومة ما تحتاج اليه من معونة لتعمير البلد وانعاشه وتنميته ، وأن يقدم تقرير البعثة الى المجتمع الدولي .

٦١ - ويتعين على مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، في نطاق ولايته الأصلية ، أن يبقي الحالة في تشاد قيد الاستعراض المستمر، ومتى سمحت الظروف ، أن يستأنف نشاطاته للانعاش والتأهيل المتعلقة بالجفاف في البلد .

٦٢ - وقبل أن تعرقل الحوادث الداخلية الاستمرار في تنفيذ النشاطات التي يساعد مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل على تنفيذها ، فان أوسع مشروع له في البلد كان مشروع بناء الطرق الفرعية وصيانتها . وبفضل نشاط مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في حشد الموارد ، فقد تم التوقيع على اتفاقين ماليين قيمتهما ٠٠٠ ٢١٧ ٧ دولار، بالاضافة الى مبلغ ٨٣٣ ١٩٥ دولار تبرعت به الحكومة لتنفيذ البرنامج . وقد قدمت معدات لبناء الطرق وقطع الغيار قيمتها ٤ر٢ مليون دولار لتجهيز فرقة ميكانيكية خاصة من أجل بناء وصيانة ٢٦٠ كيلومترا من الطرق الفرعية . وبالاضافة الى هذا ، فان تمويل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل غطى جميع التكاليف التشغيلية للفرقة . وقد تم بناء قاعدة المشروع في نجامينا ، واصلاح ١٥٠ كيلومترا من الطرق الموجودة الموصلة الى مواقع الطرق الفرعية المخطط

غامبيا

٦٣ - وقّع على اتفاقين ماليين بمبلغ اجمالي قدره ٦٨١ ٨٢١ ٤ دولارا ،بالاضافة الى ٠٠٠ ١٠٠ دولار تبرعت بها الحكومة لمشروع بناء الطرق الفرعية وصيانتها . وقد تم شراء معدات لبناء الطرق وقطع الغيار من مصادر دولية عديدة بما يربو على ٥ر١ مليون دولار، وهي موجودة الآن في مكان العمل . وتعمل في مكان العمل فرقة البناء الخاصة التي أنشأتها الحكومة ، والمزودة بالمعدات، والمستشارين الفنيين وتكاليف التشغيل المقدمة عن طريق الصندوق الاستئماني وفي نهاية عام ١٩٨٠ ، كان قد تم بناء ما يربو على ١٨٠ كيلومترا من الطرق . هذا ، وستقدم جمهورية المانيا الاتحادية دعما اضافيا لهذا المشروع ذى الأولوية وذلك بالمساهمة بمبلغ ٤ر٤ مليون مارك لاتاحة توسيع المشروع ضمن ترتيبات عمل مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل . وسيسمح هذا ببناء طرق اضافية طولها حوالي ٨٠ كيلومترا . وقد اتخذت ترتيبات لبناء طرق فرعية اضافية، بواسطة تدابير ثنائية مع صندوق التنمية الاوروبي ، وصندوق التنمية الافريقي ، وبنك التنمية الاسلامي .

Digitized by UNOG Library

٦٤ - وفي آب/اغسطس ١٩٨٠ ، انتهى العمل في مشروع لحفر آبار ارتوازية عميقة وتجهيزها بالمعدات اللازمة بقصد توفير المياه للانسان والماشية وذلك بتكلفة قدرها ٢٠٠ ٨٥٦ دولار . وهذا المشروع الذى موّل بالكامل من موارد الصندوق الاستئماني وقامت بتنفيذه ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بكمل المشاريع الاخرى التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة لاستكشاف وتنمية الموارد المائية الجوفية .

٦٥ - ويجرى الآن تنفيذ مشروع متابعة لتعزيز وحدة صيانة الآبار الارتوازية العميقة التي انشئت حديثا في اطار وزارة الموارد المائية والبيئة . وتقدر التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بمبلغ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار ، منها ٨٨ ٠٠٠ دولار يوفرها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية من الصندوق الاستئماني والباقي توفره الحكومة . وسوف تستخدم مساهمة المكتب في شراء قطع غيار للمضخات التي ركبت بالفعل ، وللمعدات اللازمة لصيانة واصلاح المنشآت القائمة في مواقع الآبار . كما ستقدم مساعدة تقنية لهذا المشروع عن طريق مشروع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن الموارد المائية الريفية تعمل ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية وكالة منفذة له .

٦٦ - وقد ظلت الانشطة في ميدان مكافحة التصحر تترى خلال عام ١٩٨٠ ، اذ تم خلال هذا العام اعداد مشروع كبير بعنوان " الخطة الرئيسية لاعمال المساحة والطاقة في غامبيا " ، والتفاوض بشأنه مع الحكومة . وقد ووفق على هذا المشروع في شباط/فبراير ١٩٨١ . وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا المشروع ٣١٠ ٠٠٠ دولار ، منها ١٥٠ ٠٠٠ دولار يوفرها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية من موارد الصندوق الاستئماني . وهذا المشروع الذى يقوم البنك الدولي بتنفيذه سيوفر للحكومة الغامبية تحليلا لاحتياجات البلد من الطاقة خلال السنوات العشر التالية ، بما في ذلك الطاقة المتجددة واستراتيجية مقترحة لمواجهة الطلب . ولما كان ٨٠ في المائة من الطاقة الكلية المستخدمة في غامبيا مستمدا من الخشب ومشتقاته ، لذا يعتبر هذا المشروع هاما بوجه خاص من زاوية سياسات البلد في مجال الاستخدام الرشيد لغاباته وموارده الطبيعية الاخرى وصيانة هذه الموارد والاقتصاد في استهلاكها . وقد بدأ اعداد الخطة الرئيسية للطاقة في آذار/مارس ١٩٨١ ومن المقرر نشرها في الربع الاخير من هذا العام .

مالي

٦٧ - منذ بداية تنفيذ برنامج تشييد وصيانة الطرق الفرعية ، تم توقيع ثلاثة اتفاقات مالية قيمتها الكلية ٢٢ ٤٥٦ ٠٠٠ دولار ، علاوة على ٥٤٤ ٠٠٠ دولار قدمتها حكومة مالي . وقد بلغت قيمة معدات تشييد الطرق وقطع الغيار التي زود بها المشروع حتى الآن اكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ دولار ، وهي توجد حاليا بموقع العمل . والفريق الخاص الذى أنشأته الحكومة وقدم له مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية المعدات والخبراء التقنيين الاستشاريين وأمده بتكاليف التشغيل من موارد الصندوق الاستئماني لغرض تشييد وصيانة الطريق الذى يربط كولوكاني وديديبيني وفوبيو ، والبالغ طوله ٢١٨ كيلومترا ، يقوم بأداء مهامه كاملة ؛ ولقد شيد اكثر من ٢٠٠ كيلومتر من هذا الطريق ،

Digitized by UNOG Library

كما يجرى تنفيذ المشروع الثاني ، وهو الطريق الذى يربط انسونفو بأنديرا مبوكين والبالغ طوله ٣١٠ كيلومترات ، بموجب تعاقد من الباطن مع شركة خاصة ، وقد انجز اكثر من ٢٥٠ كيلومترا من هـــذا الطريق بدعم مالي من هولندا .

٦٨ - وفي بداية عام ١٩٨١ ، خصص مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ١٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء لقاحات لوقاية الماشية في المناطق المنكوبة بالجفاف في الجزء الشمالي الغربي من البلد . وفي الوقت ذاته ، بدأ مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مفاوضات مع مكتب عمليـــات الاغاثة الخاصة التابع لمنظمة الاغذية والزراعة لتخصيص مبلغ اضافي قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار لـــهذا المشروع . وذلك لضمان توفير الكمية الكافية من اللقاحات والادوية ، فضلا عن تدبير ما يكفي مـــن الاموال لشراء بعض المعدات اللازمة ومرافق التخزين البارد . وهذا المشروع الذى سيقوم بتنفيـذه مكتب عمليات الاغاثة الخاصة سيتلقى ايضا دعما تقنيا من مشروع منظمة الاغذية والزراعة لتربية الماشية الذى يجرى تنفيذه في المنطقة .

٦٩ - وعلاوة على ذلك ، قام مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، في اطار ولايتـه المتعلقة بمكافحة التصحر ، بناء على رغبة الحكومة ، بتمويل وايفاد بعثة في بداية عام ١٩٨١ وذلك لوضع برنامج لاقامة مزارع اشجار متعددة الاغراض في منطقة فاو . وعلى اساس النتائج التي تتوصـل اليها البعثة سيبدأ في المرحلة الاولى من مشروع في هذه المنطقة في ايار/مايو ١٩٨١ بتمويـــل من مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار .

موريتانيـــا

٧٠ - تم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، توقيع اتفاق مالي قيمته الكلية ٤٫٣ مليون دولار فـــي اطار ترتيبات العمل المشترك بين صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية (٢٫٨ مليون دولار) ، ومكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (١٫٥ مليون دولار) والحكومة (٢٥٠ ٠٠٠ دولار) لتمويل مشروع انشاء وصيانة شبكة للطرق الفرعية . وسيقوم الصندوق بتوفير ما تربو قيمته على ٢٫٦ مليون دولار من معدات تشييد الطرق وذلك لتجهيز فريق خاص ، بهدف القيام في مرحلة اولى بتشـــييد وصيانة حوالي ٦٠ كيلومترا من الطرق الفرعية ؛ وسوف يستخدم تمويل مكتب الامم المتحدة للمنطقـــة السودانية الساحلية لمواجهة التكاليف التشغيلية للفريق ، بما في ذلك توظيف وتدريب الموظفـــين المحليين والمساعدة التقنية . ويجرى حاليا التفاوض على توسيع المشروع بالتعاون مع برنامج المعونـة الثنائية .

٧١ - وفي عام ١٩٧٩ ، انجزت دراسة للجدوى موّلها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانيـــة الساحلية وقام بتنفيذها مكتب تنفيذ المشروعات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وذلـــك لبناء وتشغيل شبكة لتخزين الغلال على نطاق كبير ، بتكلفة قدرها ٣٢ ٠٠٠ دولار ، وقد انتقل المشروع الى مرحلة التنفيذ . وعلى اساس نتائج الدراسة قررت حكومة هولندا الاسهام بمبلغ ٤٫٥ مليون دولار في بناء شبكة لمرافق التخزين طاقتها التخزينية الاجمالية ٢٠ ٠٠٠ طن . وعـــلاوة

Digitized by UNOG Library

على ذلك ، نفذت مهمة للبرمجة اشترك فيها مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ومصرف التنمية الافريقي ، وكانت نتيجتها ان وافق صندوق التنمية الافريقي على التمويل الموازي لهذا المشروع بمبلغ يزيد على ٦ ملايين دولار لبناء مرافق تخزينية اضافية ، طاقتها التخزينية الاجمالية ٣٠٠٠٠ طن ، في مراكز الانتاج الريفية أساسا . والجزء الذى تموله حكومة هولندا مباشرة من المشروع هو الآن قيد التنفيذ .

٧٢ - وثمة مشروع يهدف الى تجهيز وصيانة ٣٦ بئرا ارتوازيا عميقا ، يقوم على اساس دراسة للجدوى انجزتها ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية في ايار/مايو ١٩٧٧ ، ويجرى تنفيذه كمشروع مالي مشترك بين حكومة موريتانيا وصندوق التنمية الافريقي (٤ ملايين دولار) ، ومكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية (٢ر١ مليون دولار) . وقد اوشك الآن العمل في بناء محطات الضخ على الانتهاء ، ومن المتوقع ان يبدأ تشغيل ٢٨ محطة خلال الربع الثاني من عام ١٩٨١ ، وسوف يضطلع مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بدور نشط في انشاء نظام مناسب ومنهجي لصيانة هذه المحطات وسيمول تكاليف تشغيلها لمدة سنتين .

٧٣ - وقيد التنفيذ كذلك مشروع يموله مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وينفذه مكتب عمليات الاغاثة الخاصة التابع لمنظمة الاغذية والزراعة والاجهزة الوطنية المعنية ، لشراء بذور محسنة ولدعم مركز اكثار البذور الكائن في كايدى وذلك بتكلفة قدرها ٢٨١٠٠٠ دولار . والهدف من التمويل المقدم من المكتب المذكور هو توفير ما يلزم لتحسين المرافق العمرانية وتعزيز الانشطة الجارية في المركز الذى انشئ بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي وظل يعمل بفضل هذا الدعم .

٧٤ - واضطلع مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في اطار ولايته الخاصة بمكافحة التصحر ، بعدة انشطة تتعلق بعملية الانعاش واعادة التأهيل بعد الجفاف في موريتانيا . وعدا عن تمويل اعداد خطة عمل لمكافحة التصحر في البلد (٤٠٠٠٠ دولار) ووضع مشروع لحماية وادارة المراعي في جنوب شرق موريتانيا (٢٠٠٠٠ دولار) ، اسهم المكتب بمبلغ ١٤٠٠٠٠ دولار لاعداد برنامج شامل لتثبيت الكثبان الرملية . وقد اجرى تحليل علمي لحركة الرمال كمرحلة اولى من هذا البرنامج . وسيعقبه في مرحلة ثانية وضع طريقة للسيطرة على تحرك الرمال ، واعداد برنامج كبير للانشطة التشغيلية المتعلقة بتثبيت الرمال .

٧٥ - ولضمان انعاش واعادة تأهيل منطقة كيفا في جنوب غربي موريتانيا ، قام مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، بدور حافز في جمع ٤ر٥ مليون دولار لبرنامج لبناء السدود الترابية واعادة التأهيل . واتفق مكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارئ وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، في اطار اتفاق لتكوين اتحاد مالي ، وقعته جميع الاطراف المعنية في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ على تمويل هذا المشروع الذى تتمثل اهدافه المحددة في اصلاح ١٥ سدا ترابيا وبناء اربعة سدود جديدة على مدى ثلاث سنوات . وسيشترك في تنفيذ هذا المشروع منظمة الاغذية والزراعة ومكتب تنفيذ المشروعات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

Digitized by UNOG Library

النيجـــر

٧٦ - تم في شباط/فبراير ١٩٨١ توقيع اتفاق لتمويل برنامج لتشييد وصيانة طرق فرعية قيمتـــه الاجمالية ٠٠٠ ٢٧٩ ٦ دولار وذلك في اطار ترتيبات العمل المشترك بين صندوق الامم المتحـدة للمشاريع الانتاجية (٠٠٠ ٢٥٠ ٢ دولار) ومكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحليـــة (٠٠٠ ٠٢٩ ٤ دولار) والحكومة (٠٠٠ ٢٠٠ دولار) . وقد تم توفير ما تربو قيمته على مليـــوني دولار من معدات تشييد الطرق من مساهمة الصندوق في تجهيز فريق خاص لغرض تشييد وصيانـــة حوالي ١٤٠ كيلومترا من الطرق الفرعية كمرحلة اولى ؛ وسيستخدم تمويل مكتب الامم المتحـــدة للمنطقة السودانية الساحلية لمواجهة التكاليف التشغيلية للفريق ، بما في ذلك استخدام وتـدريب الموظفين المحليين وكذلك المساعدة التقنية .

٧٧ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، استكمل الجزء الاول من مشروع يموله مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وتقوم منظمة العمل الدولية والحكومة بتنفيذه لتصنيع الادوات والمعدات الزراعية محليا وذلك بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٠٩٠ ١ دولار . واقيمت ورشة مركزية في منطقة تاهـــوا ، ألحقت بها وحدة تدريب ، وشرع في انتاج الادوات والمعدات . ثم ووفق على بدء مرحلة ثانية مـن المشروع تمتد حتى آذار/مارس ١٩٨١ ، ويمولها ايضا مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وتقوم بتنفيذها منظمة العمل الدولية والحكومة . وخلال هذه المرحلة التي تبلغ تكلفتها مليون دولار بلغ مستوى الانتاج السنوى ٥٠٠ ٢ عربة ومحراثا تجرها الثيران ، ودرب عدد من العمال بالورشـــة المركزية في تاهوا فضلا عن حدادي القرى الذين سيلحقون بالورش اللامركزية المحلية . وقد اقيمت بالفعل ثلاثة مرافق محلية يوفر العاملون بها خدمات الصيانة والاصلاح للمزارعين في القرى المجـاورة كما يقومون بتنفيذ العقود من الباطن للورشة المركزية .

٧٨ - واثناء التقييم التقني للمشروع في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، انتهى الرأى الى انه ينبغي ان تعقب المرحلة الثانية مرحلة متوسطة يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ ٠٠٠ ١٢٠ دولار. وخلال هذه المرحلة سيوفر للمشروع دعم اضافي، وتعد خطة تشغيل مفصلة لمرحلته النهائية . ويتوقـع ان تتضمن هذه المرحلة الاخيرة مساهمة من صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية تبلـغ زهـــاء ٠٠٠ ٨٥٠ دولار مع مبلغ مماثل تقريبا من موارد مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية .

٧٩ - ويجرى تنفيذ مشروع آخر هو مشروع التنمية المائية - الزراعية في سهل بيرني - نكونـــي ، الذى يمتد على مساحة قدرها ٠٠ ٧ ٢ هكتار ، وقد ساهم مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانيـة الساحلية في هذا المشروع بمبلغ مليون دولار ، استخدمته الحكومة بصورة مباشرة في شق قناة الـــرى الرئيسية التي يبلغ طولها ١٥ كيلومترا ، والتي تصل ما بين السد وموقع الرى . وقد انجز الجـــزء الاول من هذا المشروع الذى غطى منطقة مساحتها ٠٠٠ ١ هكتار وجاء الحصاد الاول خلال الموسم الزراعي لعام ١٩٨٠ . وقام مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بوضع اللمسات الاخيرة للاعمال الاساسية المتعلقة بالمرحلة المقبلة من المشروع وذلك بالنيابة عن الحكومة وبالتعاون معهـــا ، وتم بالفعل عرض بعض عناصرها الرئيسية على مختلف مصادر التمويل المحتملة .

Digitized by UNOG Library

٨٠ - وفي ميدان مكافحة التصحر ، اضطلع بنشاط مكثف في ميدان التخطيط والبرمجة خلال عام ١٩٨٠ ، وتمت مناقشة واعداد عدة مشاريع مع الحكومة ، وبوجه خاص " عملية فاو " في واللو بوسو و واللو ماورى ، تستهدف تحقيق الاستخدام الامثل ، في اطار الزراعة المختلطة التي يمارسها المزارعون في هاتين المنطقتين المزدحمتين بالسكان ، لامكانات شجرة " faidherbia albida "" كمصدر للعلف والبذور وكعامل من عوامل تجديد التربة .

٨١ - كذلك اوفدت بعثات ميدانية متكاملة ومتخصصة في وضع البرامج وبدئ في انشطة لتعبئة الموارد في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ لمشروع يستهدف انشاء احزمة خضراء حول ثمانية مراكز حضرية في البلد وللقيام بأعمال بالغة الاهمية في ميدان مقاومة التحات في حوض نهر ماجيا حماية للامكانات الزراعية بالمنطقة ، فضلا عن القناطر وشبكة الرى في بيرني - نكوني لاتقاء التغرين الزائد السرعة .

٨٢ - وفي آذار/مارس ١٩٨٠ ، قام فريق الخبراء الاستشاريين في مكافحة التصحر في اجتماعه الثاني المعقود في نيروبي باستعراض مشروع بعنوان " انشاء حزام اخضر حول نيامي " ، واسفر استعراض المشروع عن نتائج ايجابية . وقد شرع في تنفيذه بتمويل من برنامج الامم المتحدة للبيئة قدره ٦٠٠٠٠ دولار وباموال من صندوق الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تبلغ ٤٢٠٠٠ دولار . وتقوم الحكومة بتنفيذ المشروع مستخدمة كل الخبرة المكتسبة من مشروع مماثل نفذ في منطقة نيامي بموجب تمويل ثنائي .

السنغال

٨٣ - يجرى العمل في برنامج تشييد وصيانة الطرق الفرعية بتمويل قدره ٤ر٤ مليون دولار ، منه ٢ر٦ مليون دولار من موارد الصندوق الاستئماني ، و ١ر٨ مليون دولار ساهمت بها الحكومة في شكل معدات لتشييد الطرق . وبنهاية عام ١٩٨٠ استطاع فريق التشييد بناء او اصلاح ٧ كيلومترات من طريق فيميلا - سامبا ديا ، و ٢٧ كيلومترا من طريق سامبا ديا - دجيفير ، وشيد ١٧ كيلومترا من طريق سامبا ديا - جول . كما افتتحت طرق طولها ١٠ كيلومترات تقريبا وتؤدى الى عدد من القرى والمحاجر . وقد اتاح المشروع ايضا صيانة جميع هذه الطرق على اساس منتظم .

٨٤ - واستكمل في عام ١٩٧٩ مشروع لانشاء شبكة متكاملة لتوريد المياه للساحل الشمالي للسنغال . وقد انجزت منظمة الصحة العالمية دراسة الجدوى الخاصة بهذا المشروع بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وهذا المشروع الذى اسهم في تمويله مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بمليون دولار ، تلقى ايضا دعما ماليا من الحكومة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتولت تنفيذه الاجهزة القومية المختصة ومكتب تنفيذ المشروعات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . واسفر تنفيذ المشروع عن زيادة كبيرة في امدادات المياه لمدينة داكار مما حال دون حدوث نقص خطير في المياه التي يحتاجها شعب المدينة المتزايد .

Digitized by UNOG Library

٨٥ - وكمساهمة اضافية في تنظيم الموارد المائية في البلد ، اشترك في عام ١٩٨٠ مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في اعداد وتنفيذ مشروع تجريبي لاختبار اساليب اعادة ملء مستودع مياه ارضي بطرق اصطناعية في منطقة تتكون من الاحجار الجيرية لمنع تسرب المياه المالحة . وقام مكتب تنفيذ المشروعات الخاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بدور الوكالة المنفذة . وبلغت مساهمة مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ١٠٠ ٠٠٠ دولار قدمها في اطار ولايته المتعلقة بمكافحة التصحر ، بينما بلغت مساهمة برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٧ ٠٠٠ دولار . وقد استخدمت النتائج التي توصل اليها المشروع التجريبي هذا في اعداد مشروع هام بعنوان " ادارة موارد المياه الجوفية وحفظها " . وسيعرض هذا المشروع على فريق الخبراء الاستشاريين المعني بمكافحة التصحر ، في اجتماعه الثالث المقرر عقده في نيروبي في آب/اغسطس ١٩٨١ .

٨٦ - وقد استمر اثناء عام ١٩٨٠ المشروع التجريبي لمكافحة التصحر ، والذى يهدف الى تنمية غابة توبور في منطقة كازامانس . ويهدف المشروع الى وضع واختبار خطة ادارية تستهدف حماية غابة كازامانس على المدى الطويل ، في الوقت الذى تسمح فيه باستغلالها استغلالا رشيدا عن طريق (أ) تيسير تجددها الطبيعي عن طريق قطع الاشجار الميتة والنخرة قطعا انتقائيا ، (ب) اعادة التحريج المنتظمة باصناف تجارية داخل مناطق تتميز بالانتاجية . ومن المتوقع كفالة تمويل هذه العمليات عن طريق الايرادات المحققة من مبيعات الخشب والفحم النباتي . وتتولى منظمة الاغذية والزراعة تنفيذ هذا المشروع الذى خصص له مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مليون دولار .

٨٧ - والمفروض ان يتيح المشروع للحكومة ان تقرر بنهاية عام ١٩٨١ ما اذا كان من الممكن عمليا انشاء شركة قومية تتمثل اهدافها الرئيسية في حفظ وتنمية غابات كازامانس الرئيسية وفقا للتقنيات التي صقلها المشروع التجريبي ، مما ينقذها من التدهور التدريجي والاندثار في نهاية المطاف . وكما في حالة المشروع التجريبي ، ستمول انشطة الحماية واعادة التحريج من مبيعات الفحم النباتي وتسويق الاخشاب . ويقدر انه يمكن انتاج قدر كاف من الفحم النباتي من غابات كازامانس لتلبية احتياجات داكار وغيرها من المراكز الحضرية الشمالية ؛ وهذا من شأنه ان يقلل بدوره من الضغوط في قطع الاشجار حول هذه المدن ، وهو عامل هام في ديناميات التصحر في السنغال .

٨٨ - وفي عام ١٩٨٠ بدأ مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مفاوضات مع صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية بغية اشراكه في تمويل مشروعين آخرين ، هما تطوير مصائد الاسماك في بحيرة فويرز ، وبرنامج متكامل لتثبيت الكثبان الرملية يشمل حماية زراعة الخضروات في سفوح الكثبان على الساحل الشمالي . وقد أعد المشروع الاول في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وهو سيوفر الاساس لاجراء مزيد من المفاوضات مع الصندوق . وقد انجزت الآن دراسة الجدوى لمشروع تثبيت الكثبان الرملية ، ويقوم الصندوق بالنظر على نحو ناشط في تمويله بمبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار .

Digitized by UNOG Library

فولتا العليا

٨٩ - قام مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتمويل برنامج انشاء وصيانة الطرق الفرعية بمبلغ قدره ٩٤٠ ٦٢١ ٢ دولارا ، وقامت الحكومة بالمساهمة فيه بمبلغ قدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار في شكل معدات لتشييد الطرق قدمت كمساعدة من جمهورية المانيا الاتحادية . وتقوم الآن الدائرة القومية المختصة بتنفيذ المرحلة الانشائية من البرنامج . وقد تم ، حتى شباط/فبراير ١٩٨١ ، تشييد ما يزيد على ١٠٠ كيلومتر من الطرق . كما تم الاضطلاع بأعمال اضافية في ميدان تشييد الطرق الفرعية بفضل ترتيبات ثنائية مع حكومتي كندا والولايات المتحدة الامريكية .

٩٠ - وعلاوة على ذلك ، يقوم مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتوفير مبلغ ٠٠٠ ٣٠٣ دولار لتمويل مشروعين تقوم الحكومة بتنفيذهما لتنمية الموارد المائية الجوفية ، وهما : المشروع الذى في الهيئة الانمائية الاقليمية للوسط الغربي قد تم انجازه بالفعل ، في حين ان المشروع الذى في الهيئة الانمائية الاقليمية لفولتا السوداء ما زال قيد التنفيذ . وقد موّل المشروع الاول ضمن الولاية الاصلية لمكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار ، بينما موّل المشروع الثاني بموجب الولاية الثانية للمكتب بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٣ دولار .

٩١ - وقد اضطلع مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، في اطار ولايته الخاصة بمكافحة التصحر ، بعدة انشطة تتصل بشكل مباشر باعادة التأهيل والانعاش من الجفاف . وبوجه خاص يقوم المكتب بوضع برنامج شامل للانشطة الحراجية لمكافحة التصحر في البلد ، يهدف على الخصوص الى تعزيز القدرات الوطنية لادارة الحراجة في مجال المزارع المحلية على مستوى القرية وباشتراك القرويين على نحو ناشط . وفي المرحلة الاولى ساهم المكتب بمبلغ ٠٠٠ ٣٣٣ دولار في اعادة تأهيل وادارة غابة سابوفي القريبة من اوغادوغو ، وستزاد هذه المساهمة في المستقبل القريب لتوسيع نطاق المشروع .

٩٢ - وفي القطاع نفسه ، يقوم حاليا مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ايضا بتمويل دراسات الجدوى اللازمة لحفظ غابة تيوفو الواقعة في شمال غربي البلد واستغلالها الاستغلال الامثل واللازمة لادخال مزارع سنط السنغال في الهيئة الانمائية الاقليمية لمنطقة الساحل . وتجرى الآن المفاوضات مع الجهات المانحة المحتملة بشأن تمويل هذه المشاريع ، ومن المتوقع البدء في تلك المشاريع قبل نهاية عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

ثامنا - التعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومسائل أخرى

اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل

٩٣ - يجرى مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مشاورات وثيقة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومجلس وزرائها والأمين التنفيذى عند تخطيط وبرمجة المشاريع ذات الأولوية ، وعند تعبئة الموارد وتخصيص الموارد المقدمة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة في المنطقة السودانية الساحلية ؛ كما تجرى اتصالات يومية مع أمانة اللجنة عن طريق المكتب الاقليمي لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في أوغادوغو . ويستعرض المكتب واللجنة بانتظام طرائق التعاون بينهما ضمانا لاستمرار كون هذه الطرائق مناسبة وفعالة . وهذه الاتصالات سمة من سمات علاقة العمل الوثيقة القائمة بين مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية واللجنة ، كما انها توفر ما يلزم لتأمين المشاركة النظامية والمستمرة من جانب الدول الاعضاء في جميع جوانب أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية الرامية الى انعاش منطقة الساحل واعادة تأهيلها .

٩٤ - وفي حزيران/يونيه عام ١٩٨٠ ، اشترك مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في الدورة الثالثة عشرة لمجلس الوزراء المعقودة في نيامي ، وقدم تقريرا عن التقدم المحرز في أنشطة الانعاش واعادة التأهيل ، فضلا عن أنشطة مكافحة التصحر ، التي تقدم اليها منظومة الأمم المتحدة المساعدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية . وبعد ان استعرض مجلس الوزراء هذا التقرير هنأ ، في بلاغه الختامي ، مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية على النتائج المحرزة في تعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع ، وحثه على مواصلة جهوده .

٩٥ - وكرر مجلس الوزراء ، في دورته الرابعة عشرة ، المعقودة في برايا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١ ، الاعراب عن تأييده لعلاقات العمل الوثيقة والفعّالة القائمة بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، وأعرب عن ارتياحه للدور البنّاء الذى يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في وضع مشاريع الانعاش واعادة التأهيل ومكافحة التصحر المرتبطة بالجفاف ، فضلا عن الانشطة التي يضطلع بها لتعبئة الموارد .

نادى الساحل

٩٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية المشاركة بانتظام في جميع الاجتماعات والافرقة العاملة التي اشتركت في انشائها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ونادى الساحل من أجل تحديد الاستراتيجيات المتعددة القطاعات والقطاعية ودون القطاعية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لمكافحة الجفاف والتصحر في منطقة الساحل . وفي هذا الصدد ، اشترك مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، في آذار/مارس عام ١٩٨٠ ، في

Digitized by UNOG Library

الاجتماع القطاعي للجهات المانحة المعني بأنشطة تربية الماشية الذى عقد في باماكو ، ثم اشترك في تموز/يوليه عام ١٩٨٠ في الاجتماع القطاعي للجهات المانحة المعني بالايكولوجيا والحراجة ومصائد الاسماك ، الذى عقد في باريس . كذلك اشترك المكتب في المؤتمر الرابع العالمي المستوى الذى عقدته ، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٠ في الكويت ، اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والنادى لاستعراض الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، ولاستعراض العلاقة بين النادى واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل .

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الأخرى

٩٧ - يتعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعاونا وثيقا ، في تنفيذ الوظائف والمسؤوليات المنوطة به ، مع جميع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص مع اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية : وتجرى اتصالات وثيقة مع اللجان الاقليمية ، وبصفة خاصة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٩٨ - ويتعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعاونا وثيقا مع مكتب عمليات الاغاثة الخاصة التابع لمنظمة الاغذية والزراعة ، الذى تشمل الولاية المنوطة به جملة أمور منها المسؤولية عن المساعدة على التخفيف ، على أساس طارئ ، من المحن التي تلم بالبلدان الساحلية نتيجة للجفاف وغيره من الاسباب الطبيعية ؛ وبالمثل ، يتعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعاونا وثيقا مع برنامج الاغذية العالمي في مجال اختصاصه . وفي كلتا الحالتين ، يتابع مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية أنشطته بالتنسيق الوثيق مع المؤسستين ، كما انه يسهم في تأمين فعالية ما تضطلعان به من عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ وذلك عن طريق القيام بمشاريع ذات آثار متوسطة الأجل متفق عليها بشكل متبادل .

٩٩ - كذلك اقيمت علاقات عمل وثيقة مع جامعة الأمم المتحدة ؛ ففي كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١ نظم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وجامعة الأمم المتحدة ، في اوغادوغو ، حلقة العمل الأولى المعنية بادارة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في منطقة الساحل ، وذلك بالتعاون مع جامعة اوغادوغو .

١٠٠ - كذلك يقيم المكتب علاقات عمل وثيقة مع المنظمات الاقليمية والحكومية الدولية المعنية وأخصها بالذكر منظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الاقتصادى لغربي افريقيا ومختلف لجان أحواض الانهار

Digitized by UNOG Library

والبحيرات في المنطقة . ومما يكتسب أهمية خاصة ، في هذا الصدد ، البعثة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ومنظمة الاغذية والزراعة واليونسكو ، التي نظمت في عام ١٩٨٠ ، لاعداد برنامج لاصلاح وحفظ نجد فوتا - جلّون بغينيا بما يترتب على هذا البرنامج من آثار عميقة بالنسبة للأنهار الرئيسية في غرب افريقيا ؛ وقد اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية تقرير هذه البعثة ، ورجت من الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من التدابير المشتركة في هذا المجال . أما فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، فقد وقع في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ ، في أوغادوغو ، اتفاق تعاوني ينص على زيادة توثيق الاتصالات التنظيمية واتصالات العمل بين الاتحاد ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية .

١٠١ - وكما سبق التأكيد عليه ، تقوم علاقة عمل وثيقة وفعّالة بصفة خاصة بين مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، والمكتب الاقليمي لافريقيا والمكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وذلك فيما يتعلق بجميع المسائل التي تمس أنشطتها البرنامجية كل على حدة .

١٠٢ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، في جميع الانشطة التي يضطلع بها ، على تعزيز مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدقة وبشكل منهجي . وفي هذا الصدد شارك المكتب بنشاط في الاجتماعات الاقليمية للخبراء الحكوميين من افريقيا والدول العربية في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وفي الاجتماع الأول للجنة العالية المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وقد عقدت جميعها في أيار/مايو - حزيران/يونيه عام ١٩٨٠ . وتعاون المكتب أيضا مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على اعداد تقرير عن دور وامكانات هذا التعاون في ميدان مكافحة التصحر . وهذا التقرير ، الذي سينظر فيه في أثناء الاجتماع الثاني للجنة العالية المستوى في حزيران/يونيه عام ١٩٨١ ، يوفر مدخلا لتقنيات مكافحة التصحر كما يقترح بعض المجالات التي يمكن أن يطبق فيها بفعالية مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية يستفيد قدر الامكان ، في عملياته ، من الخبرة الفنية المستمدة من البلدان النامية في اعداد وتنفيذ وتقييم مراحل أعماله ، كما انه يعزز تبادل الخبرات المتصلة بالموضوع فيما بين بلدان المنطقة السودانية الساحلية ، وبينها وبين البلدان الواقعة في المناطق القاحلة الأخرى من العالم .

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا

١٠٣ - من بين البلدان الثمانية الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، صنّفت ستة بلدان في فئة أقل البلدان نموا وصنّفت أربعة بلدان في فئة البلدان غير الساحلية . ومن المنظور الأوسع نطاقا من الناحية الجغرافية لولاية مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في ميدان مكافحة التصحر ، فانه من بين البلدان التي يساعدها مكتب الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبالغ عددها ١٨ هنالك ١١ بلدا من أقل البلدان نموا وخمسة بلدان من البلدان غير الساحلية (٦) . وقد رجت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٠٥٤ (د-٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ، من البلدان المتقدمة النمو والوكالات المتخصصة أن تمنح تلك البلدان المتأثرة بالجفاف ، والتي لا تتمتع بالمزايا الممنوحة لأقل البلدان نموا ، مزايا مماثلة فيما يتعلق بآثار الجفاف بالذات والى أن يتم التخلص من هذه الآثار . وقررت الجمعية ، في قرارها ٣٥/١٠٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٠ ، أن تأذن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر ، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨١ ، في مسألة اضافة بلدين من البلدان التي تدخل في نطاق الولاية الثانية لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، هما جيبوتي وغينيا - بيساو ، الى قائمة أقل البلدان نموا ، على أساس المعايير القائمة وأحدث البيانات المتوافرة .

١٠٤ - وعموما ، فان مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ينزع ، بسبب طابع الولايات المنوطة به نفسه ، الى تقديم المساعدة الى المشاريع التي تركز على مشاكل أفقر الفئات السكانية وأحوالها المعيشية ، بغض النظر عما اذا كانت تلك الفئات تعيش في البلدان التي تسمى رسميا أقل البلدان نموا أو في مناطق من البلدان التي لا يطلق عليها هذا الاسم تلم بها ضائقات طبيعية واقتصادية واجتماعية بالغة الشدة . ومعظم البرامج والمشاريع التي تتلقى مساعدة من مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تمتد لتشمل الاراضي الحدية التي تنكب ، في أحيان كثيرة الى حد الدمار تقريبا ، بالجفاف وتحات التربة والتصحر التدريجي ، حيث يكون مستوى الحياة اليومية في أحوال كثيرة عند حد الكفاف الأدنى .

١٠٥ - ولهذا فان أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تتصل ، في اطار الولايتين كلتيهما ، اتصالا وثيقا بأعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سيعقد في باريس في الفترة من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨١ (انظر قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٥) ، وبالأعمال التحضيرية لبرنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات الذي ينبغي للمؤتمر أن يضع اللمسات الأخيرة فيه ويعتمده ، على النحو المطلوب في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) . وفي هذا الصدد ما فتئ مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية يتعاون ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، مع تلك الحكومات لضمان ايلاء الاعتبار الكافي ، في الورقات القطرية الموجودة التي ستقدم الى المؤتمر ، للمشاريع التي تعد في اطار الولايات المتعلقة بالانعاش واعادة التأهيل المرتبطين بالجفاف ، فضلا عن مكافحة التصحر بهدف التخفيف من حدة بعض الأحوال التي ورد وصفها أعلاه .

---

(٦) ان بنن ، التي سينظر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في أيار/مايو ١٩٨١ ، في أمر ادراجها في قائمة البلدان التي تتلقى مساعدة ، عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، تصنف أيضا في فئة أقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للانشطة الانمائية المعقود عام ١٩٨٠

١٠٦ - في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٠ ، اشترك مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، لأول مرة ، في مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية . وفي هذا الصدد ، حثت الجمعية العامة بشدة ، في قرارها ٣٥/٨٦ ، جميع الحكومات على أن تبذل جهودا خاصة لزيادة موارد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، بما في ذلك المساهمات الاختيارية عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للانشطة الانمائية ، حتى يتمكن من أن يلبي على نحو أوفى المتطلبات ذات الأولوية لحكومات الدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل .

١٠٧ - وفي حين أن برامج الانعاش واعادة التأهيل للدول الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل تتحرك قدما نحو بلوغ أهدافها المحددة ، فانه لا يزال هناك الشيء الكثير الذي يتعين انجازه ، والمهمة المطلوبة تستلزم بذل جهد يتسم بالتصميم والاستمرار فضلا عن توافر الالتزام طويل الأجل بتقديم الدعم . وفي الظروف الراهنة ، ستظل هناك بلدان كثيرة في منطقة الساحل تتحمل ، للأسف ، ضائقات خطيرة ، منها العجز في الاغذية ، وذلك الى أن يصبح أثر جهودها ، الذي يعززها الدعم الخارجي ، محسوسا تماما .

١٠٨ - والواقع أن المشاكل التي يطرحها الجفاف والتصحر مشاكل جسيمة ولها آثار واسعة النطاق ومعقدة بالنسبة للعملية الانمائية في بلدان المنطقة السودانية الساحلية . وكما ذكر مرارا وتكرارا من قبل يتوافر في العالم اليوم قدر من المعرفة العلمية والتكنولوجيا يكفي لحل الكثير من هذه المشاكل ؛ بيد أن الأمر يقتضي أيضا أن تطبق هذه المعرفة والتكنولوجيا بشكل أكثر كثافة واتساقا حتى تخلف الموارد المتاحة أبلغ الأثر . كذلك توجد حاجة ماسة جدا ، الى توسيع نطاق الموارد المتاحة لحكومات بلدان المنطقة السودانية الساحلية مستقبلا لمساعدتها على التصدي لهذه المشاكل بفعالية . ان المهمة جسيمة ولا بد لمن يعنيهم الأمر من أن يتصدوا لها باحساس بالالحاحية ، وهو احساس عبّرت عنه الجمعية العامة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وأكدها من جديد بشكل مذهل في عام ١٩٨٠ تجدد ضغوط الجفاف والتصحر على الامكانات الاقتصادية والزراعية لبلدان المنطقة السودانية الساحلية .

- - - - -

Digitized by UNOG Library